

# سياسة الرئيس إيمانويل ماكرون في الشرق الأوسط: بين التحديات الاستراتيجية والعودة إلى المدرسة الواقعية

عبدالنور تومي

»

انطلقت سياسة الرئيس ماكرون الشرق-أوسطية من قطيعة مع النهج التقليدي للسياسة الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فالرئيس ماكرون اتبع سياسة خارجية يحكمها مبدأ المشاركة الفاعلة في إدارة الصراعات وتسيير الأزمات، هذا ما حدث مع سياسته في ليبيا وسوريا.

«

عُرفت سياسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الشرق-أوسطية خلال ولايته الأولى 2017-2022 نوعاً من عدم الاستقرار والإرباك في المواقف منذ توليه الرئاسة الفرنسية في عام 2017، حيث حاول أن يتموقع في المنطقة كطرف موثوق به بحكم الإرث التاريخي لفرنسا في المنطقة، في ظل أوضاع سياسية وجيوسياسية يسودها عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب الصراعات الداخلية والإقليمية، ظناً منه أن فرنسا لا تزال

الدولة المحورية التي كانت تلعب دور المؤثر في أزمات العالم العربي والحروب الأهلية التي تندلع في المنطقة والقضية الفلسطينية. هكذا أراد الرئيس ماكرون صاحب الخبرة المحدودة في السياسة الخارجية والكاريزما التي لها وزنها لدى قادة الدول العربية على غرار الرؤساء الفرنسيين السابقين فرانسوا ميتران وجاك شيراك.

## سياسة فرنسا تجاه العالم العربي

يمكننا القول أن السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي La politique arabe de la France قد حدد مساراتها الرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال شارل ديغول منذ عام 1965، حيث اهتم ديغول بالعلاقات الفرنسية-العربية عبر محاولة طي صفحة الاستعمار الفرنسي للدول المغاربية، وخاصة مع الجزائر، التي كان استقلالها عن الاستعمار الفرنسي ضربة موجعة لمكانة وسمعة فرنسا الدولية والإقليمية والعربية. كان الجنرال ديغول يحاول أن يجعل فرنسا تلعب دور الحباد الإيجابي

تجاه القوى الكبرى أيام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. في حين كانت الدول العربية منقسمة بين القطبين. حيث دعت فرنسا في حرب 1967 بالانسحاب الكلي لجيش الكيان الصهيوني من الأراضي العربية، كما واصل كل من الرئيس فاليري جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران النهج الديغولي والذي أكدّه الرئيس جاك شيراك في خطاب القاهرة عام 1996 وموقفه المشرف من المأساة الفلسطينية في زيارته للقدس المحتلة، عندما دخل في مشادة كلامية مع أفراد شرطة الكيان الصهيوني، فضلاً عن موقف فرنسا الرفض لغزو العراق في 2003، كلها دلائل على استمرارية تبني نهج الجنرال ديغول في السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي.

شهدت العلاقات الفرنسية-العربية في العقدين الأخيرين جراكا دبلوماسياً نشطاً، بدء في تشكيل تحالفات ومحاور أفرزتها متغيرات داخلية وإقليمية، كانت نتيجة

من هنا انطلقت سياسة الرئيس ماكرون الشرق-أوسطية من قطيعة مع النهج التقليدي للسياسة الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فالرئيس ماكرون اتبع سياسة خارجية يحكمها مبدأ المشاركة الفاعلة في إدارة الصراعات وتسيير الأزمات، هذا ما حدث مع سياسته في ليبيا وسوريا، وتوتر العلاقات الجزائرية-الفرنسية منذ وصول الرئيس عبدالمجيد تبون للحكم في نهاية عام 2019، بسبب التغيير الواضح في أهداف وغايات سياسة الرئيس ماكرون الشرق-أوسطية، هذا ما جعل سياسة ماكرون الخارجية عموماً توصف بسياسة خارجية حذرة، وأحياناً مُربكة، مما جعل المتابع للسياسة الخارجية الفرنسية تائهاً في كيفية وصفها، لافتقادها لاستراتيجية شاملة مع تعاطيها مع الملفات الساخنة، بسبب انشغال الرئيس ماكرون ووزير خارجيته المدافع عن المدرسة الأيديولوجية في محددات سياسة فرنسا الشرق-أوسطية بتحديات الأمن القومي الفرنسي، ومن المعتقد أن الرئيس ماكرون سوف يواصل تبني المفهوم الأمريكي في حرب فرنسا على الإرهاب، محاربة الإرهاب في عقر دياره وبيئته المتوترة ومنعه قبل وصول خطره إلى أوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً.

## سياسة ماكرون بين القطيعة والتغيير الحذر

باتت سياسة باريس ضعيفة في تعاطيها مع صراعات العالم العربي، وبخاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، بسبب سياسة وزارة خارجية الرئيس

الانعكاسات السلبية للغزو الأمريكي على العراق وموجات الثورات الشعبية السلمية العربية من المحيط إلى الخليج. تميز هذا الحراك الدبلوماسي الفرنسي بالنشاط المباشر في الملفات الشائكة في ليبيا مع الرئيس ساركوزي، وسوريا مع الرئيس هولاند، ولكن لم يتمكنوا كل من ساركوزي وهولاند أن يجدا سياسة تحكمها الواقعية الديغولية وبرغاماتية الرئيس ميتران، بسبب سياسة تدوير الزاوية للدول العظمى وسياسة المحاور التي فرضتها معادلة سياسات القوى الإقليمية الصاعدة، رغم حضور باريس فيما بعد في التحالف الدولي لمكافحة داعش تحت القيادة الأمريكية في سوريا والعراق وليبيا، كان هذا في نهاية عهد الرئيس فرانسوا هولاند.





ماكرون البنية على مبدأ أيديولوجي، بعكس عقيدة ديغول وواقعية ميتران وبرغاماتية شيراك التي كانت متبناة تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط.

غير الرئيس ماكرون نهج سياسة فرنسا الشرق-أوسطية وحولها إلى سياسة تقوم على المصلحة الاقتصادية أولاً وليس على حساب المصالح الاستراتيجية المشتركة مع دول المنطقة، وبالتالي فقدت باريس في عهد الرئيس ماكرون مكانتها الإقليمية وهيبته الدولية كطرف موثوق في حل أزمات العالم العربي والقيام بأي وساطة للحل، على الأقل للأزمات الحالية.

يرجع سبب هذا التغيير في سياسة الرئيس ماكرون الشرق-أوسطية هو الاصطدام بالوجود والتوغل العميق للقوى العظمى والإقليمية والتي أضحت نفوذها أكثر عمقاً من فرنسا سواء في سوريا، لبنان، العراق وحتى اليمن، ناهيك عن المنطقة المغاربية، بل حتى مع دول القرن الإفريقي العربية، مثل جيبوتي.

على ضوء هذه المتغيرات الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية والتغيرات السياسية التي عرفتها الجزائر (مثلاً) خلال السنتين الأخيرتين، والانسداد السياسي والأمني والتوترات بين الدول العربية رغم بوادر أمل التطبيع الخليجي-الخليجي والتركي-الخليجي، فالسياسة الشرق-أوسطية للرئيس ماكرون لن تكون قادرة على لعب دور ريادي وتموقع فاعل في ظل المستجد العالمي المهم المتمثل بالحرب الروسية-الأوكرانية، والتي حسب ما نشرته صحيفة

لوموند الفرنسية في عددها ليوم 23 نيسان/أبريل 2022 "أن الرئيس ماكرون سوف يركز كل اتجاهات سياسته الخارجية على الشأن الأوكراني". وبالتالي باريس سوف تعود إلى تكتل المحور الأنجلو-سكسوني، وموقف ماكرون المعروف في كيفية التعامل مع الرئيس بايدين ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، سوف يدفعه إلى إعادة النظر في سياسته الشرق-أوسطية، ووجود فرنسا في المنطقة العربية، وبالتالي سوف يُجبر الرئيس ماكرون على أداء دور ثانوي في شؤون الشرق الأوسط -كما كان خلال عهده الأولى- وهذا ما سوف يقلل من تحرك باريس في الملفات العقدة في المنطقة لإيجاد حل لصراعاتها.

باريس هي اليوم أمام أزمة اقتصادية خانقة، وربما هنالك أزمة سياسية أيضاً في الأفق، في حال عدم حصول الرئيس ماكرون على الأغلبية اللازمة لإدارة البلاد في الانتخابات التشريعية القادمة في حزيران/يونيو 2022. وبالتالي سوف يرى الرئيس ماكرون في صراعات الشرق الأوسط مزيداً من المشاكل، وبالتالي سوف يحاول أن يتبع سياسة التعاون الثنائي مع بلدان المنطقة، خاصة دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق وإيران، لضمان واردات الطاقة، خاصة في ظل الأزمة الحالية، التي أصبحت تؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للفرنسيين، الذين بات معظمهم الآن يرفعون شعار-فرنسا أولاً-.

## فرضية عامل النفط والغاز

من المرجح أن يُصبح عامل النفط والغاز هو محدد سياسة الرئيس

ماكرون الشرق-أوسطية القادمة، لضمان توازن واستقرار القدرة الشرائية للفرنسيين من جهة، والبحث عن بديل للغاز والنفط الروسيين على المدى المتوسط والبعيد من جهة أخرى. كما أنه من المتوقع أن ماكرون سوف يحاول أن يُعيد مبدأ سياسته الشرق-أوسطية القائم على سياسة حقوق الأقليات، والذي كان أحد محددات سياسة الرئيس ميتران في بداية ولايته الأولى، أي سياسة خارجية تقوم على مبدأ حقوق الإنسان لحماية مسيحيو الشرق الأوسط، هذا ما كان صرح به الرئيس ماكرون بأن فرنسا ستجدد مساهمتها البالغة 30 مليون دولار في التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع، وأنشأ تحالفاً في العام 2017 بالاشتراك مع الإمارات التي تتولى دعم 150 موقعاً ثقافياً. وتراوح أوضاع هذه المواقع بين المدمر والمهدد من جراء النزاعات في سوريا ولبنان والعراق. حيث يرى الرئيس الفرنسي أن مسيحيو الشرق الأوسط في طريقهم إلى الانقراض حسب إحصائيات الفاتيكان، وقد تراجع عددهم الذي كان يبلغ 15 مليوناً، وأصبحوا اليوم يشكلون نسبة 4% فقط من إجمالي سكان المنطقة.

ربما سوف يحاول الرئيس ماكرون مرة أخرى الخوض في الملفات الكبرى المعقدة والتي ليس لديه القدرة الدبلوماسية على حلها، بل أحياناً كان سبباً في تعقيدها، على غرار الملف التونسي، والذي لباريس يد مباشرة في استمرارية الأزمة الحالية، بسبب موقفها الداعم للرئيس قيس سعيد وسياسته الانفرادية منذ الانقلاب الدستوري في 25 تموز/ يوليو 2021.



المستقبل سينقل السفارة الفرنسية من تل أبيب إلى القدس المحتلة" بحسب ما ورد في موقع Orient XXI.

أخيراً، يرى الرئيس ماكرون أن فرنسا لم تعد القوة الاستعمارية القديمة ذات النفوذ الاستراتيجي التوسعي، ولكنه يريد أن يجعل فرنسا قادرة على أن تلعب دور القوة المؤثرة في أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية لدول المنطقة ولأمن فرنسا القومي. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال أفريقيا في مركز أورسام.

باريس سوف تنظر لأنقرة كشريك في حل هذه الأزمة، خاصة في الملف الإنساني، كما أن باريس سوف تحاول أن تتقرب من أنقرة لبلورة حلًا للأزمة الليبية، خاصة أن فرنسا الآن أصبحت بحاجة ماسة للنفط والغاز.

كما سيحاول الرئيس ماكرون أن يتبع مسار الدبلوماسية المتوازنة مع إيران وملفها النووي، الذي يعد أحد أهم ملفات الأمن الإقليمي لدول المنطقة، وخاصة إسرائيل التي تعارض بشدة احتمالية امتلاك إيران للقدرات النووية، علماً أن الرئيس ماكرون حليف موثوق لإسرائيل ولسياستها الاستعمارية في فلسطين المحتلة، حيث صرّح ماكرون في مأدبة عشاء أمام المجلس اليهودي الفرنسي في ليلة 24 شباط/ فبراير الماضي أنه "في

ونفس المثال في ليبيا بتقديم دعمها للانقلابي خليفة حفتر، كما حاول ماكرون أن يضع أنقرة في الزاوية بسبب مواقفه المعادية لسياسة أنقرة في المنطقة الغاربية والشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط، بل حتى في العراق بعد زيارته للعراق في أيلول/ سبتمبر 2020 ثم في آب/ أغسطس 2021، حيث حضر مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، جنباً إلى جنب مع زعماء المنطقة سواء من حلفائه المقربين أو من خصومه الذين يحرص على استمرار الحوار معهم.

من المتوقع أن سياسة ماكرون في عهده الثانية سوف تتغير تجاه أنقرة بسبب الأزمة الأوكرانية والدور الذي تلعبه أنقرة في هذه الأزمة العالمية كقوة استقرار في المنطقة، وبالتالي